بيان الختامي لزيارة السيد رضوان نويصر، الخبير المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان المُعين من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

5 أغسطس 2025، جنيف

لقد انتهيت للتو من زيارتي إلى بورتسودان في الفترة من 27 إلى 31 يوليو 2025، وهي زيارتي الثانية إلى البلاد منذ بدء النزاع في أبريل 2023، لمواصلة تقييم وضع حقوق الإنسان والوضع الإنساني في السودان، وتعزيز التواصل مع السلطات على مختلف المستويات، ومشاركة مخاوفنا بشأن تدهور وضع حقوق الإنسان في البلاد، وتشجيع إيلاء المزيد من الاهتمام للسكان المتضررين من النزاع العسكري.

قبل زيارتي إلى بورتسودان، عقدت اجتماعات افتراضية مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمحامون، والصحفيون.

أودّ أن أعرب عن تقديري للسلطات على تعاونها وتسهيل زيارتي و التي التقيتُ خلالها بنائب وزير الخارجية، ووزير العدل، والآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، والنائب العام، ووالي إقليم دارفور، بالإضافة إلى رئيس ومفوضي المفوضية القومية لحقوق الإنسان.

كما التقيت بمسؤولي الأمم المتحدة وشركاء في المجال الإنساني للاستماع إلى آرائهم حول أهم المخاوف في السودان. في سياق هذه الزيارة، تبادلتُ أيضاً الآراء مع جهات فاعلة في المجتمع المدني، وأُشيد بالتزامها المستمر بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ظل هذه البيئة الصعبة.

كما أُتيحت لي فرصة زيارة موقع تجمع للنازحين، يستضيف أسراً تعولها نساء، من بينهن نساء من الخرطوم ودارفور، وألتقيت بنازحات لجمع معلومات مباشرة عن تأثير النزاع على حياة الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار. لقد أحزنني الوضع الذي لا يزال يعيشه هؤلاء النازحون - على سبيل المثال، التقيتُ بنساء وأطفال، من بينهم ذوي الإعاقة، يعيشون في خيام تحت درجات حرارة شديدة، مع توقف المساعدات الإنسانية والخدمات، مثل الغذاء والماء والصرف الصحي والنظافة والرعاية الصحية منذ أشهر بسبب خفض التمويل. سيُفاقم موسم الأمطار القادم أزمة ملايين النازحين، مُحوِّلاً الوضع المتردي أصلًا إلى كارثة.

لقد أكدت مجدداً على المشاغل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تناولتها خلال زيارتي الأخيرة في يوليو 2024، والتي لا تزال تتطلب اهتماماً فورياً، بما في ذلك حماية المدنيين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وإتاحة المجال للجهات الفاعلة في المجتمع المدني للقيام بعملها، والمساءلة. وبينما اتسمت المناقشات مع السلطات بالصراحة والشفافية، أشرتُ إلى أنه لم يُلاحظ سوى تقدم محدود للغاية فيما يتعلق بهذه القضايا الرئيسية منذ زيارتي الأخيرة، وأكدتُ مراراً وتكراراً أن مسؤولية حماية المدنيين تقع في المقام الأول على عاتق السلطات السودانية، وأن الإفلات من العقاب كان أحد دوافع الصراع الحالي.

وفيما يتعلق **بحماية المدنيين**، أشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف في ولاية شمال دارفور وإقليم كردفان، ولا سيما هجمات قوات الدعم السريع الموجهة ضد المدنيين والهجمات العشوائية، التي أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين وتدمير الأعيان المدنية، بما في ذلك البنية التحتية الأساسية، فضلاً عن استخدام العنف الجنسي والتهجير القسري. ولا تزال عواقب استمرار حصار مدينة الفاشر على المدنيين وخيمة للغاية.

خلال زياراتي، شددت على المخاوف بشأن العنف الجنسي المروع ضد النساء والفتيات، بما في ذلك أثناء النزوح، و التي أُرتكبت في الغالب من قبل قوات الدعم السريع. وقد وثّقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في السودان أكثر من 390 حالة عنف جنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، منذ بداية النزاع. بينما لايزال حجم العنف الجنسي أكبر، إذ لا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسي غير كافٍ بسبب الخوف من وصمة العار والانتقام، من بين أسباب أخرى. وفي هذا السياق، رحّبتُ بالخطوة الإيجابية التي اتخذتها السلطات السودانية بتوقيعها مع الأمم المتحدة ، في إبريل 2025، على إطار التعاون المُنقح بشأن منع العنف الجنسي والتصدي له في حالات النزاع، مما يعكس الرغبة في معالجة العنف الجنسي في حالات النزاع ومنعه، وتقديم خدمات شاملة لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وضمان وضع تدابير فعّالة للمساءلة.

كما أعربت عن مخاوفي إزاء الهجمات التي شنّتها القوات المسلحة السودانية على المناطق السكنية المدنية، بما في ذلك الغارات الجوية الأخيرة في منطقتي دارفور وكردفان، وأذكّر بأنه يجب على أطراف النزاع التمييز في جميع الأوقات بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية. ولا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد الأهداف العسكرية، ويجب توخي الحذر الدائم لتجنيب السكان المدنيين والأعيان المدنية.

تناولت بقلق بالغ التقارير المتزايدة عن خطاب الكراهية في مناطق عديدة من السودان. وأكدتُ على التنوع العرقي واللغوي والثقافي الذي يميز النسيج الاجتماعي السوداني. ولذا ينبغي الحفاظ على هذا التنوع لتجنب المزيد من الانقسام، بما في ذلك على أساس الهويات الجغرافية والقبلية والإثنية.

فيما يتعلق **بسيادة القانون والمساءلة،** سلّطت الضوء على المخاوف المتعلقة بتزايد التقارير عن الاعتقالات والاحتجازات التعسفية، وارتفاع عدد الأحكام القاسية، بما في ذلك أحكام الإعدام، الصادرة بزعم "التعاون" مع قوات الدعم السريع، ودعوتُ إلى الاهتمام بهذه الشواغل. حيث يثير هذا الأمر مخاوف كبيرة بشأن حقوق الإنسان والحماية، لا سيما في السياقات التي تُقوّض فيها الإجراءات القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة بشكل كبير. وحثثت على مراجعة هذه الأحكام، ولا سيما أحكام الإعدام، وناشدت بوقف تنفيذها.

خلال مناقشتي مع النائب العام، أطلعنا الأخير على التقدم الذي أحرزته اللجنة الوطنية للتحقيق في جرائم وانتهاكات القانون الوطني والقانون الدولي الإنساني، وأكد أنه تم تقييد أكثر من 120 ألف دعوى. وذكر النائب العام أنه تم قيد أكثر من 300 قضية ضد القوات النظامية، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية، مصحوباً برفع الحصانة عن بعض أفراد القوات المسلحة السودانية. وهذا تطورٌ مُرحّب به.

فيما يتعلق **بالفضاء المدني،** أثرت مخاوف جدية بشأن تقلص المساحة المتاحة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك القيود غير المبررة والمضايقات والاعتقالات التعسفية.

وأكدت على الدور الهام للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الاستجابة للأزمة في السودان. كما أعربت عن أسفي لتعثر الخطوات التي اتخذتها السلطات لمراجعة تشريعات الطوارئ قبل اندلاع النزاع في أبريل2023، وأصررت على ضرورة مراجعة تشريعات الطوارئ لأنها تمنح سلطات شبه مطلقة للسلطات المحلية والاتحادية، لاسيما في الاعتقال والاحتجاز دون إشراف قضائي. وفي هذا الصدد، أرحبُ بالرد الإيجابي من وزير العدل لتفعيل اللجنة المُخصصة لمراجعة التشريع المذكور.

وفيما يتعلق **بالاستجابة الإنسانية والوصول إليها**، تبادلنا الآراء حول التحديات في ما يتعلق بتوفير المساعدات للنازحين واللاجئين العائدين. وأكدت على أهمية طوعية وسلامة العودة، وضمان إمكانية الوصول إلى الحقوق الأساسية، مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم، لدعم إعادة إدماجهم. لفتُّ الانتباه أيضاً إلى ترحيل بعض السودانيين من مصر، وشددت على ضرورة وقوف السلطات ضد مثل هذه الترحيلات، في إطار مسؤولياتها في الحماية.

وتطرقت إلى مسألة معبر أدري الحدودي بين تشاد والسودان، مُسلّطاً الضوء على أهمية هذا المعبر الحيوي لتخفيف الأزمة الإنسانية، ومُشدّداً على ضرورة إبقائه مفتوحاً بعد الموعد النهائي لاقفاله في 15 أغسطس، وذلك لتسهيل وصول القوافل الإنسانية.

كما سلّطت الضوء على قضايا تقييد الوصول إلى المناطق التي هي في أمسّ الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، مثل الفاشر، بولاية شمال دارفور، وإقليم كردفان، حيث أدّت الأعمال العدائية العنيفة إلى تفاقم الوضع الإنساني وحماية المدنيين، حيث تأكّدت المجاعة في بعض المواقع مع تحذيرات من خطر المجاعة في مناطق أخرى. كما أشعر بالقلق إزاء نقص تمويل الاستجابة الإنسانية، وأدعو المانحين إلى زيادة التمويل بشكل عاجل والوفاء بالالتزامات المالية التي تم التعهد بها في لندن في 15 أبريل من هذا العام. كما شجّعت السلطات على تسريع الإجراءات الإدارية لإصدار التأشيرات وتصاريح الإقامة لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني.

و في ضوء رفض قوات الدعم السريع للهدنة الإنسانية في الفاشر، بولاية شمال دارفور، التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة، أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية والحماية، بما في ذلك في مخيم أبو شوك للنازحين، الذي تعرّض لهجمات متكررة من قبل قوات الدعم السريع في الأشهر الأخيرة، مما أدى إلى تدهور سريع للوضع الإنساني، المتردي أصلاً، والنزوح القسري.

كما وألتقيتُ بالمفوضية القومية لحقوق الإنسان، وهنأتُهم على تعيين بقية أعضائها. وحثثتُهم على الالتزام بأعلى معايير الحياد والاستقلالية والشفافية في جميع أعمالهم وقراراتهم، بصفتهم هيئةً وطنيةً مُكلَّفةً بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

للأسف، لم تُعقَد الاجتماعات مع رئيس الوزراء المُعيَّن حديثاً وأعضاء مجلس السيادة الانتقالي كما كان مُخطَّطاً له في البداية. علاوةً على ذلك، لم تُعقَد الاجتماعات مع قيادة قوات الدعم السريع والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بقيادة عبد العزيز الحلو (SPLM-N)، بصفتهما اطراف في النزاع، كما كان مُخطَّطاً له في نيروبي، كينيا. حيث رشَّحت قوات الدعم السريع وفدًا يُمثِّل تحالف السودان التأسيسي "تأسيس"، وهو ما رفضتُه، مما أدى إلى إلغاء الاجتماع، بينما لم تُؤكِّد الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال اجتماعها.

كان الاجتماع مع وزير العدل بنّاءً، حيث أعرب الوزير خلال الاجتماع عن استعداده لمواصلة التعاون في مجال حقوق الإنسان مع ولايتي ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في السودان، بما في ذلك من خلال بناء القدرات.

تُفاقم الحرب في السودان الوضع الاقتصادي الهش أصلاً، وتشهد أسعار المواد الأساسية، كالغذاء والوقود والأدوية، ارتفاعاً حاداً، في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية. ويتداول الجنيه السوداني حالياً بأكثر من 2500 جنيه سوداني مقابل الدولار الأمريكي، مقارنةً بحوالي 500 جنيه سوداني قبل النزاع، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 500%.

في كل نزاع مسلح، يتحمل المدنيون، وخاصة النساء والأطفال، العبء الأكبر، فيعانون من النزوح والفقدان ومعاناة لا تُوصف. ويتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب، وهم من بين أكثر الفئات ضعفاً، ومع ذلك، غالباً ما تُتجاهل احتياجاتهم. وفي نقاشاتي مع الأشخاص ذوي الإعاقة، سلطوا الضوء على الصعوبات الكبيرة التي يواجهونها أثناء فرارهم من مناطق النزاع، ونقص الخدمات المتاحة في مناطق النزوح. وأدعو السلطات والمنظمات الإنسانية إلى إعطاء الأولوية للدعم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك توفير الأجهزة المساعدة والرعاية الطبية ودعم الصحة النفسية والمأوى والإجلاء المتاح لهم.

باستمرار الصراع كل يوم، تُزهق فيه أرواح بريئة، وتُمزق فيه المجتمعات، وستظل الصدمات تُلاحق الأجيال. وتُدمر الحرب المستمرة حياة المدنيين، وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية، وتُحوّل البقاء اليومي إلى صراع دائم. وقد أكدت مجدداً أن الحرب لن تُفضي إلى حل للأزمة، وأن الحل السلمي من خلال الحوار وحده كفيل بتخفيف المعاناة، وإنهاء العنف، وإعادة الأطفال إلى مدارسهم، وضمان عودة آمنة وكريمة للنازحين واللاجئين إلى ديارهم، والحفاظ على انسجام السودان والتعايش السلمي بين مجتمعاته المتنوعة.

أغتنم هذه الفرصة لأُعرب مجدداً عن تمنياتي الطيبة لرئيس الوزراء المدني المُعيّن حديثاً ومجلس الوزراء، آملاً أن تكون هذه خطوةً نحو تشكيل حكومة تكنوقراط موسعة، تُسهم في تمهيد الطريق نحو السلام، وتُعزز الروابط بين الشعب السوداني وسلطاته. وأُؤكد مجدداً على أهمية المشاورات الشاملة مع الجهات الفاعلة المدنية، مع إعطاء مكانة بارزة لمشاركة المرأة، وإسكات البنادق، وتقديم الخدمات الأساسية، وتحقيق حل مستدام للسودان، يرتكز على تعزيز حقوق الإنسان للجميع.

وأخيراً، يتطلب المضي قُدماً أكثر من مجرد وقف إطلاق النار ومحادثات السلام، إنه يتطلب التزاماً مستداماً بالعدالة والمساءلة والحوكمة الشاملة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يكتفي بالمراقبة، بل عليه أن يتحرك بسرعة لفرض حظر الأسلحة، ودعم بناة السلام المحليين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وفي الوقت نفسه، يجب على أطراف النزاع أن تضع رفاهية المدنيين فوق مصالحها الشخصية والسياسية، وأن تتبنى مستقبلاً قائماً على المصالحة وحقوق الإنسان.

ستساهم نتائج هذه الزيارة في إعداد التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حول حالة حقوق الإنسان في السودان، والذي سيُقدم الى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادي و الستين.

أشكر مجددًا جميع من خصصوا وقتاً لمقابلتي في سياق زيارتي.

انتهى